

المعايير الحقوقية لقانون الإنتخاب في لبنان / الدكتور أنطوان مسره. — في  
:Annales de philosophie et des sciences humaines. — N°  
ص. ٢٧-٣٢, 20 (2005).

عنوان الغلاف : Annales de philosophie et des sciences  
humaines. — ملاحظات في أسفل الصفحات.

قانون III. الديمقراطية — لبنان II. لبنان — السياسة والحكومة I.  
لبنان — الإنتخاب

PER L1044 / FP175833P

## المعايير الحقوقيّة لقانون الإنتخاب في لبنان

الكسليك، ٢٦ كلنون الثاني ٢٠٠٥

الدكتور أنطوان مسرّه

أستاذ في الجامعة اللبنانية

*La communication porte essentiellement sur les sept normes minimales de droit que la loi électorale au Liban devrait respecter : La sécurité juridique, l'historicité des Casas, le délai séparant la loi électorale et l'organisation des élections, la contiguïté géographique, le scrutin à système majoritaire, la représentation communautaire sans ségréguer ou grouper de façon arbitraire les communautés, et l'administration des élections.*

إن النقاش الدائر حول قانون الإنتخاب والإقتراحات والمشاريع المقدّمة هي دليل ممارسة ديمقراطيّة. لكنّه يقتضي الحذر من الإستغلال السياسي للتعدّد في المقاربات والإقتراحات، إذ قد تستغلّ السلطة التعدّد للإيهام بأنّ المجتمع اللبناني عاجز عن استخلاص مبادئ حقوقيّة أساسيّة إنسجاماً مع الميثاق اللبناني ومع القواعد الحقوقيّة التي أجمعت عليها الإختبارات والإجتهدات

الإنتخابية. غالباً ما تتدخل السلطة في نهاية المطاف لتصدر قانوناً إنتخابياً على قياس سياسيين نافذين وتابعين في آن.

لا ينطلق لبنان اليوم من الصفر في موضوع قانون الإنتخاب. والخبرة المتراكمة منذ العشرينات مليئة بالعبر. ليست الحاجة تالياً إلى طروحات جديدة، بل إلى استخلاص مبادئ حقوقية جوهرية وإجراء عملية توليف وحصر النقاش في الجوهر وفي ما تتضمنه التفاصيل الإجرائية الإنتخابية من قواعد حقوقية أساسية.

يشكل الكتاب الصادر في جزئين عن المؤسسة اللبنانية للسلم الأهلي الدائم، بالتعاون مع مؤسسة كونراد إديناور، مرجعاً أساسياً حول الجغرافية الإنتخابية في لبنان، إنطلاقاً من الخبرات التاريخية منذ ١٩٢٠.

إنه أكثر من كتاب ومجموعة أبحاث شارك فيها أكثر من ثمانين باحثاً وسياسياً وعماملاً في الشأن العام. إنه ثمرة ست ندوات عقدت في كل المحافظات بهدف استكشاف مواقف اللبنانيين، وكافة الشرائح الإجتماعية والمناطقية. تمّ تنظيم هذه الندوات بالتعاون مع معهد العلوم السياسية، في جامعة القديس يوسف، والرابطة الثقافية في طرابلس، ومنتدى الحوار الديمقراطي في زحلة، وحلقة التنمية والحوار في مجديون — صيدا، والحركة الثقافية أنطلياس.

### لماذا التركيز على المعايير؟

كانت الدراسات الإنتخابية، في شكل عام، منذ الستينات، تغرق كل المواضيع وتخلطها ببعضها: من اللائحة الإنتخابية، إلى البطاقة، والنفقات، والجغرافية، وغيرها. فيأتي من بعدها

١. الجغرافيا الإنتخابية في لبنان: تاريخية القضاء وتقسيم الدوائر، إشراف أنطوان مسرّه، بيروت، المؤسسة اللبنانية للسلم الأهلي الدائم، بالتعاون مع مؤسسة كونراد إديناور، المكتبة الشرقية، ٢٠٠٢، و٢٠٠٤، ٣٤٦ و ٦٥٤ ص.

سياسيون يقولون إنّ الناس مختلفون، والآراء كثيرة، ويعملون إذّاك ما يحلو لهم. لهذا السبب الهدف اليوم هو التركيز على المعيار الحقوقيّة.

### ١ - سبعة معايير حقوقيّة عامّة

يستخلص من الدراسات العديدة، التي جرت في لبنان<sup>١</sup>، ومن أعمال برنامج "مرصد التشريع في لبنان" (٢٠٠٤-٢٠٠٧)، في المؤسسة اللبنانية للسلم الأهلي الدائم، المعايير الحقوقيّة السبعة التالية:

#### أ- الأمان التشريعي

لا يجوز، كما جرى منذ ١٩٩٠، وضع قانون إنتخابي جديد لكلّ دورة إنتخابية، وذلك عملاً بمبدأ الأمان التشريعي. ولا يجوز العمل بقانون إنتخابي لأكثر من ٣-٤ دورات، لأنّه قد ينشأ عن استمراره خبراء في الماكينة الإنتخابية ينجحون في الإنتخابات ليس بفضل شعبيتهم بل بفضل مهارتهم في التحكم بالآلية العملية الإنتخابية على عكس المرشحين الجدد.

#### ب- تاريخيّة القضاء

إنّ للتقسيمات الإدارية اللبنانية جذوراً تاريخية ذات مرتكزات سياسية وديموقراطية ومذهبية. التلاعب بهذه التقسيمات إنتخابياً — ضمّاً وفرزاً إعتباطياً — هو بخطورة التلاعب الجغرافيا، خلال سنوات الحرب، متارس ومعاير. إنّ التقسيمات الإدارية المعتمدة في قانون إنتخابات ١٩٦٠ هو الأكثر إنطباقاً على المسار التاريخي للجغرافية الإنتخابية في لبنان. بعض الأخصائيين يتساءلون لماذا هذا القضاء ليس مع ذلك، ولماذا هذا التقسيم؟ فهل نركّب ونغيّر هكذا بسهولة؟ إنّ للتقسيمات الإدارية الإنتخابية جذوراً وفلسفة ومرتكزا.

١. د. عصام خليفة، نواحي لبنان في القرن السادس عشر (التقسيمات الإدارية، الديموغرافيا، الأديان والمذاهب)، بيروت، ٢٠٠٤، ٢٤٠ ص.

### ج- المهلة الفاصلة بين قانون الانتخابات وإجرائها

لا يجوز أن تقلّ المهلة هذه عن سنة كي يستطيع المرشّحون والناخبون تنظيم مشاركتهم بدراية ودون عنصر المفاجأة، الذي هو غالباً لصالح السلطة. وحيث إنّ موعد الانتخابات النيابية هو في أيار ٢٠٠٥، فإنّ هدف أيّ قانون إنتخابي جديد يقتصر على الحدّ من مساوئ الدورات الإنتخابية لما بعد ١٩٩٠، وبخاصّة ما سمي بالمحادل والبوسطات. إنّ البحوث التي تهدف إلى بلورة نظام إنتخابي جديد في الطرف الراهن، يقتضي تركيزها على العوامل التي تحدّ من المفاعيل المتشائمة للدورات الأخيرة والإنحرافات المناقضة للديمقراطية. إنّ القانون الإنتخابي، مهما جاء مراعيّاً لمبادئ وشروط التمثيل الصحيح، يبقى مشكوكاً في صحته إنّه هو أقرّ، على منوال المرّات السابقة، في غضون مساحة زمنية قصيرة، عشية إجراء الانتخابات النيابية.

### د- المساواة والتواصل الجغرافي

هذان المبدآن المعترف بهما في الإجتهد الإنتخابي يقرّ بهما صراحة المجلس الدستوري، ويقتضي، تالياً، الأخذ بهما في التطبيقات العملية. يجب أن يكون القانون واحداً لجميع المواطنين، إنطلاقاً من مبدأ إعطاء كلّ صوت القيمة الإقتراعية ذاتها في مختلف الدوائر. أمّا التواصل الجغرافي فيفترض تكاملاً من النواحي الجغرافية والسكانية والإجتماعية، على عكس ما جرى في ضمّ بشري والضيئية<sup>١</sup>.

### هـ- النظام الأكثرّي المقيّد

النظام الإنتخابي الأكثرّي الذي يجمع اللوائح الكبرى في دوائر كبرى يؤدي إلى اختلال يقتضي تجبّه بواسطة النظام الأكثرّي المقيّد في دوائر صغرى أو متوسطة، حيث الأصوات تصبح محصورة في عدد من المرشّحين، يتراوح بين ٤ أو أكثر بقليل. والأفضل عدم تجاوز حجم الدائرة ٥ أو ٦ مقاعد في النظام الأكثرّي، لثلاث تفرّز اللوائح-المحادل النتائج سلفاً.

1. Rania Khoury, "Élections législatives 2000: Le cas Bcharri et Dennyé", in *Géographie électorale ...*, op. cit, vol. 2, pp. 91-93.

إنتشر بعض الإدراك أنّ الدوائر الكبيرة هي عنصر اختلاط واندماج، وهي مطابقة لميثاق العيش المشترك، دون أن تكون هناك دراسات ميدانيّة فعليّة إختباريّة في الموضوع. كل أنواع التقسيمات الإدارية جُربت، ولكن لا علماء السياسة ولا علماء الجغرافية ولا المؤرخون انكبوا على هذا الموضوع لاستخلاص النتائج منه. هل نتوقف عن التلاعب بالجغرافية؟

إذا أريد فعلاً، وليس خطاباً، العمل على تخطّي الطائفية في لبنان، يجب الأخذ بالاعتبار البنيات السكانية والإقتصادية والمذهبية في هذا البلد، فإذا لم تؤخذ بالإعتبار، وإذا حصل خلل كبير في التمثيل، يعاد إنتاج سلوكيات تعصبية إلى أقصى الحدود. وعلى العكس من ذلك إن أخذ الجغرافية بعين الإعتبار في بنيتها السكانية والمذهبية، وفي تاريخية تقسيماتها الإدارية، يشكّل المدخل الفعلي والصحيح لبناء قواعد تمثيل يريح الجميع ويسمح بتخطّي الكثير من السلوكيات.

يحتاج اللبنانيون، بعد مرحلة من الإختبارات التاريخية الطويلة، في النزاع والتوافق، إلى مصالحة ليس فقط مع تاريخهم، بل أيضاً مع جغرافيتهم.

### و- التمثيل الطائفي الإجمالي دون فرز مصطنع ودون دمج مصطنع

حيث إنه يستحيل احترام مبدأ الهيئة الإنتخابية الموحدة وغالباً بشكل مصطنع على مستوى كل دائرة، لذا يقتضي تأمين الإنطباق مع هذا المبدأ (الذي بموجبه ينتخب مقترعون من طوائف متعدّدة مرشّحين من عدّة طوائف) على مستوى لبنان ككلّ (المادة ٤ من القانون الإنتخابي)، دون دمج مصطنع بين الدوائر، ودون فرز مصطنع. إن أيّ بحث في تخطّي السلوكيات الطائفية إذا كان جدياً يجب أن يركّز على تجنّب طغيان أكثريات على أقلّيات، أو أقلّيات على أكثريات في العملية الإنتخابية، وإلّا تعود هذه السلوكيات من الجذور ومن باب أوسع ومن دون ضوابط.

### ز- صحّة الإنتخابات في تمثيلها لقوى المجتمع

ليس الهدف الأساسي لقانون الإنتخاب "الإندماج" الوطني، لأنّ هذا الإندماج هو مرتبط أكثر بأداء الحكم والسياسات العامة ومختلف وسائل التنشئة... صحّة التمثيل هي الأساس، والمدخل للأمان النفسي لدى الناس، ولتفعيل السياق التفاوضي الفاعل في إدارة الشأن العام.

## ٢- المعايير الميثاقية: الميثاق الانتخابي اللبناني منذ ١٩٢٠ ووثيقة الوفاق الوطني ١٩٩٠

يراجع بشكل خاص دراسة عباس الحلبي: " هكذا نظر واضعو اتفاق الطائف إلى الدوائر الانتخابية ». (النهار ٦ / ١ / ٢٠٠٥)

## ٣- المعايير الحقوقية الدنيا في الحكمية الانتخابية أو الإدارة الإدارية للانتخابات

موضوع التمثيل ليس مسألة محض قانونية، بل يرتكز على مؤشرات أهمها شعور الناس بأنهم ناخبون وممثلون. وهذا عامل نفسي أهمله باحثون في معظم الأحيان في حين أنه محوري بالنسبة للنمو والإعمار، لأن الثقة هي أساس للتنمية والاستثمار والشرعية.

الحاجة أيضا - في مرحلة ثانية - إلى تحديد القواعد الحقوقية الدنيا في إدارة الانتخابات لأن قانون الانتخابات قد يكون مقبولا نسبياً في نصوصه، وقد يتم التلاعب عندئذ في إدارة الانتخابات.

١. بولص مرقس، «معايير دنيا لقانون الانتخابات»، النهار، ٩ / ١ / ٢٠٠٥.

- طوني عطالله، «المعايير الحقوقية الدنيا لقانون الانتخاب: متى تبدأ الآلية لتنقية لوائح الشطب؟»، النهار، ٢٤ / ١ / ٢٠٠٥.

- طوني عطالله، «معايير حقوقية ورقابية في الانتخابات»، النهار، ٢٤ / ١ / ٢٠٠٥.